

با مكان غير له مع امكان غيره كذا الوضع فيترجم الجازم بلا مرجح ونقيل ان
 يقول لا يلزم من الدليل ان الهبوط الحرة تحيل افتراضها بالصورة
 لانه لا يجوز زلوا الهبوط عن الصورة مطلقا فان قلت اذا ثبت ان الهبوط
 الحرة لا تقترن بالصورة انعكس بعكس التقيض الي قولنا كل ما يقترن بالصورة
 لا يكون صيولي مجردة وصيول الاجسام مقترنة بالصورة فلا تجرد عنها قلت
 البحث وان وقع في اجزاء الجسم كمن دعوىهم استحالة تحو الهبوط مطلقا قبل تكبير
 الدليل واذا ثبت ان منها ما تمكن مقترنة بالصورة لا تجرد عنها يلزم استحالة
 تجرد صا مطلقا اذ لو امكن ولا شك ان افتراض الصورة بها قلن ايضا والاما فارت
 ابدال الزم امكان التجرد مع امكان الافتراض وذلك مستلزم لامكان الحج اذا تجرد
 كمن امكان الحج حال فيكون امكان التجرد محال او فيه نظر اذ لعل تلك الهبوط الحرة
 تكون مخالفة بالما مبيعة للهيو ليات المقترنة وبمنته افتراضها ولا نه دليل ثان على ان
 الهبوط لا تنفك عن الصور لو تجردت لكانت موجودة بالفعل ومستعمل للصورة
 ولو احدث لا يقتض قوة وفعل اذ الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيكون لها ما
 يقتض منه القوة ومن الهبوط لان مقتضى لقمة القبول هو الهبوط فيكون
 الهبوط صيولي اخرى والكلام فيها كما الكلام في الاول ويلزم التسلسل في الهبوط
 وذلك في الهبوط صا بحيث متفرع على ما سبق وسواء لما علم امتناع التماثل كل واحد
 منها عن الاخر فكل منها محال افتراضه الى الاخر والجازم لا ينكار وليست

الهبوط

الهبوط على الصورة ولا لزوم لها وجود قبل وجود الصورة ولا اجتماع القول
 والنقل ولا انها تقبل صور لانها لا تكون على العينة ولا الصورة على
 الهبوط لانها حالة فيها فتمتلك في وجودها اليها ولا انها لا يوجد الا مع
 التمام والتشغل والهبوط متقدمة عليها وما مع المناظر متاخر
 ولانه لا يلزم انقضاء الهبوط عند انقضاء الصورة المعينة لانها المعلول
 عند انقضاء العلة بل الهبوط تنفرد اليها في بقاها وكجزءا لان الصورة يستغنيها
 بنوارضا اذ لو فرضنا زوال صورة وعدم افتراضها احدث عدمت المادة
 فمن كالدعوى بزال احدة ويقام مقامها اخرى والصورة تحيل على المادة
 في تعينها وشكلها اذ قد علمت في باب التعيين ان شخصها بالمادة وما كنتها
 من العوارض والمادة ايضا مدارة الى انبات للصورة النوعية التي
 بها نصير الاجسام انواعا متمايزة بعد استمرارية الصور الجسمية لا تخلو عن
 صورة اخرى نوعية والاما اختلفت الاجسام في اليبات لئلا تشكل و
 ولا يمكنه لكون بعضها قريبا من المركز وبعضها بعيدا والكيفيات كالحركة
 والبرودة وغيرهما وسلا وضاع الطبيعية لكون بعضها محيطا بالكل وبعضها
 في وسط الكل والشكل والتشكل بسهولة كما لا راعى كالأرض واللازم يبط
 لتحقيق الاختلاف بيان الملازمة ان صفة الامور لا تستند الى الهبوط لان
 القابل لكون فاعلا ولا الى المورد لان نسبة الى الكل سواء فخصيصه البعض
 بالثردون اخرى فلو لم يكن امور مختلفة لبعضها ذلك الاثار كما اختلفت اجسام